Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

جهة تحت ما لا جهة له ؟» .

ويمكن أن يعترض بمثل هذا [على][1] قولهم : «إنّ المنتشرة داخلة تحت الوجودية اللاّدائمة» ، لأنّهم قالوا : «الوجودية اللاّدائمة لا يجوز أن تدخل تحت المنتشرة ، لأنّ المنتشرة مأخوذ فيها قيد الضّرورة» . فيقال لهم : «فإذا كان قيد الضّرورة مأخوذًا فيها – ولأجله[2] منعتم من دخول الوجودية اللاّدائمة تحتها – فامنعوا لأجل ذلك دخولها تحت الوجودية اللاّدائمة لأنّ سلب الدّوام يقتضي سلب الضّرورة ، والمنتشرة معتبر فيها الضّرورة ؛ فكيف يدخل ما تعتبر فيه الضّرورة تحت ما قد سلبت عنه الضّرورة ؟» .

وأمّا قولهم : «إنّ المطلقة العامّة داخلة تحت الممكنة العامّة» ، فإن عنوا بالممكنة العامّة ما يكون المحمول فيها الإمكان نفسه ، لم تدخل المطلقة العامّة تحتها بهذا التّفسير لأن المطلقة العامّة لا بدّ فيها من ثبوت (الباء) (للجيم) ؛ [32و] وهذه لا يعتبر فيها ثبوت (الباء) (للجيم) ، بل إمكان ثبوتها لها ؛ وإن عنوا به ما يكون الإمكان فيها جهة – لا محمولاً – فهي هذه الوجودية اللاّضرورية بعينها . والمطلقة العامّة غير داخلة تحتها ، بل هي داخلة تحت المطلقة العامّة .

وأمّا ما احتجّوا به على أنّ الوقتية السّالبة لا تنعكس ، وهو قولهم : «إنّ قولنا : لا شيء من القمر بمنكسف»

يصدق ؛ ولا يصدق :

لا شيء من المنكسف بقمر ، بل بعض المنكسف قمر بالضّرورة ؛ فلقائل أن يقول : «هذه السّالبة الوقتية لا تصدق إلاّ إذا تلفّظ بالوقت المعيّن ، أو كان مرادًا معيّنًا بالنيّة . وليكن مثالاً :

---

1 زيادة استلزمها السّياق .

2 الأصل : ولاخله .